تقلبات الأسعار في العصر الفاطمي: دراسة تاريخية تحليلية

تاريخ الاستلام: ٢٠١٧/٣/١٠ تاريخ القبول: ٢٠١٧/٥/١١

د. عماد رفيق بركات(*)

حمزة شاكر الإبراهيم (**)

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان حالات تقلب الأسعار في العصر الفاطمي. و تمثلت مشكلة البحث في الإجابة عن أسئلة تبين حالات التقلبات تلك، و أبرز العوامل التي كان لها تأثير على تقلبات الأسعار، وكذلك أبرز الإجراءات التي اتخذتها الدولة

(*)أستاذ مشارك/ قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية / جامعة اليرموك.

(**) طالب دكتوراه/قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية / جامعة اليرموك.

للتأثير في المستوى العام للأسعار. وتوصل البحث إلى أن تقلبات الأسعار في ذلك العصر كانت في مجملها حالات ارتفاع في الأسعار وكانت أسبابها تأتي في جانبي العرض والطلب، وقد اتخذت الحكومة سياسات اقتصادية لمعالجة التقلبات تتمثل بمواجهة الاحتكار والقيام بالتسعير، وأوصي البحث بتعميق دراسة التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية بكل مراحلها.

Abstract:

This research aims to explain the fluctuations of prices of the Fatimid period. The problem of the research was to answer questions that show these fluctuations and the most important factors that have had an impact, on price fluctuations, as well as the most important measures taken by the state to influence the general level of prices. The research found that the fluctuations in prices in that era were in most cases of rising prices and its

cusses comes on both sides of supply and demand, and the government has taken economic policies to address the fluctuations like the face of monopoly and pricing. The study recommends to examine deeply all the Islamic Country economic history stages.

المقدمة

شهد العصر الفاطمي سنوات عديدة تعرضت فيها الأسعار للتقلب بين الارتفاع الشديد والانخفاض، وتعددت الأسباب التي كانت كامنة وراء هذه التقلبات في مستويات الأسعار خلال فترة حكمهم، وسيبن هذا البحث أبرز سنوات التقلبات في السعر و العوامل التي أثرت في الأسعار.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من كونها تعالج موضوعا اقتصاديا لحقبة من حقب تاريخ المسلمين الذين خضعوا فيها للحكم الفاطمي، لذا فإن هذا البحث سيضيف إلى

مكتبة التاريخ الاقتصادي للمسلمين، وسيفيد الباحثين في مجال التاريخ الإسلامي بشكل عام والتاريخ الاقتصادي للمسلمين على وجه الخصوص.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى بيان حالات تلقب الأسعار في العصر الفاطمي، بالإضافة إلى بيان العوامل التي كانت تقف وراء تلك التقلبات، ثم أخيرا بيان دور الدولة في مسألة معالجة الأسعار.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما حالات التقلبات في أسعار السلع في العصر الفاطمي؟.

٢- ما أبرز العوامل التي كان لها تأثير على الأسعار في العصر الفاطمي؟

٣- ما أبرز الإجراءات التي اتخذتها الدولة للتأثير في المستوى العام للأسعار؟

الدراسات السابقة:

تعرضت عدد من الدراسات التاريخية المعاصرة لبحث حياة المسلمين في العصر الفاطمي، وذلك من مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وما يعني هذا البحث هي الدراسات التاريخية الاقتصادية، التي كان من أبرزها:

أولا: دراسة نضال سعيد وهيفاء محمد بعنوان "الأزمات الاقتصادية التي أصابت مصر في خلافة المستنصر بالله الفاطمي ٤٢٧-٤٨٧هـ" الجامعة المستنصرية, مجلة كلية التربية, العدد الثاني, ٢٠٠٨.م .قام الباحثان بتناول الأزمات الاقتصادية التي وقعت خلال فترة حكم المستنصر،وقد تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤالين التاليين :ما هي أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية في عهد المستنصر بالله الفاطمي؟ وما تأثير تلك الأزمات على النواحي الاقتصادية والسياسية ؟

أما أهداف الدراسة فتمثلت في بيان أسباب الأزمات الاقتصادية في عهد المستنصر بالله ، بالإضافة إلى بيان العوامل التي كانت تقف وراء تلك الأزمات،وبيان تأثيرها

على النواحي الاقتصادية والزراعية والسياسية.وخلصت الدراسة إلى أن أسعار السلع الضرورية ومن أهمها الخبز والدقيق قد ارتفعت بشكل ملموس ولا يتناسب مع القوة الشرائية للأفراد وأيضا تأثر القطاع الزراعي؛ إذ قل الإنتاج نتيجة لهجران كثير من المزارعين لأراضيهم واضطربت الأحوال السياسية .

ثانيا: دراسة لعبد المنعم سلطان بعنوان"الأسواق في العصر الفاطمي دراسة وثائقية"،١٩٩٧، هدفت الدراسة إلى بيان ما يجري في الأسواق الفاطمية من نشاط وتفاعل مع الأحداث على اختلافها فهي دراسة اقتصادية واجتماعية وسياسية ،كما هدفت الدراسة إلى تقديم نماذج للأسواق في أنحاء مصر، وأهم نشاطاتها في العصر الفاطمي ،ومتابعة أسعار أهم السلع والمتمثلة بالخبز ،ومقارنة أسعاره في مختلف أوقات الدولة الفاطمية وبيان دور الكوارث الطبيعية على الأسواق وخاصة الأسعار وخلصت الدراسة إلى أن الأسواق تؤثر وتتأثر بجميع مظاهر الحياة

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،وإن الدولة الفاطمية كانت تتدخل في الأسواق متمثلة بجهاز الحسبة وتوجيهات الحكام الفاطميين، بما يحقق المصلحة العامة.

***ثالثا*:**دراسة أحمد السيد زيادة بعنوان "التجار الأجانب في مصر في العصر الفاطمي" رسالة ماجستير ،جامعة الزقازيق ،٢٠٠٧،هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التجار الأجانب في مصر في العصر الفاطمي، ومدى التسهيلات التي قدمتها الحكومة الفاطمية، لهم ودورها في تشجيع قدوم التجار الأجانب للدولة الفاطمية، كما هدفت الدراسة إلى بيان أثر الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة الفاطمية على التجار الأجانب، وبيان الطرق التجارية التي كان يسلكها التجار الأجانب للوصول إلى مصر .

خلصت الدراسة إلى أن أسعار سلع تجارة الشرق في الأسواق المصرية خلال العصر الفاطمي كانت خاضعه في المقام الأول لقانون العرض والطلب، إلى جانب

عوامل أخرى. كما كان للتجار الأجانب مواعيد محددة للوصول إلى موانئ مصر الشمالية وهذه المواعيد تتفق مع مواعيد التجار القادمين من الشرق الأقصى والمحيط الهندي.وان التجار الأجانب كانوا يشكلون مصدر دخل للدولة الفاطمية، وذلك بسبب المكوس التي كانت تفرض عليهم .ويوصي الباحث بضرورة إنشاء مؤسسة خاصة ومنشآت تجارية للتجار الأجانب وذلك من أجل تسهيل أمورهم وتحفيزهم على التجارة ،وضرورة العمل على عقد الاتفاقيات مع مختلف الدول، بما يسهم في تعزيز النشاط التجاري .

رابعا: دراسة أحمد السيد الصاوي،١٩٨٨"مجاعات مصر الفاطمية أسباب ونتائج"تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية :١- ما هي أسباب حدوث المجاعات في العصر الفاطمي.؟ ٢- ما هي النتائج المترتبة على حدوث المجاعات؟

وقد تمثلت أهداف الدراسة في بيان دور منسوب فيضان النيل في حدوث المجاعات، وبيان النتائج السياسية والاجتماعية الناجمة عن حدوث المجاعات ،وبيان أثر المجاعات على إيرادات الدولة ونفقاتها ،وبيان أسعار بعض السلع في تلك الفترة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن نقص فيضان النيل لم يكن سببا في حدوث معظم المجاعات، وإنما كان السبب يتمثل بضعف السلطة الحاكمة وممارسة الاحتكار،وتزايد دور العسكر في الحكم وانتشار الإقطاعات ،وقد نقصت إيرادات الدولة الفاطمية نتيجة لقلة الخراج، وتم زيادة الضرائب على التجار وأصحاب الحرف والصناعات، لأجل تعويض النقص في الإيرادات،وأصبحت الفضة هي النقد الرئيسي للدولة وارتفع سعرها أمام الدينار الذهبي.

وما يميز بحثنا عن غيره من الدراسات أنه تخصص في دراسة تقلبات الأسعار في العصر الفاطمي، من حيث رصده لأهم السنوات التي شهدت تلك التقلبات خلال عصرهم، و تحليل أسباب تلك التقلبات في الأسعار، كذلك بيان دور الدولة في علاجها لتلك التقلبات. كما تميز هذا البحث باستخدامه أدوات التحليل الاقتصادي المعاصر المستمدة من النظرية الاقتصادية في محاولة منه لفهم وتحليل تلك التقلبات.

منهج البحث: اعتمد هذا البحث المنهج التاريخي والتحليلي، إذ تم الرجوع إلى المصادر والمراجع الخاصة بالعصر الفاطمي، وتم استقراء حالات التقلب في الأسعار لسنوات عديدة، ورصد أسبابها وعلاجها.

خطة البحث: تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: أ سعار السلع وتقلباتها في العصر الفاطمي.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في مستوى الأسعار في العصر الفاطمي.

المبحث الثالث: إجراءات الدولة في علاج تقلبات الأسعار.

المبحث الأول

أسعار السلع وتقلباتها في العصر الفاطمي.

المطلب الأول:التعريف بالعصر الفاطمي: دخل الفاطميون مصر سنة ٣٥٨هـ/٩٦٩م [١]، وأسسوا دولتهم فيها واتخذوا القاهرة عاصمة لهم، وبعدها أخذت الدولة الفاطمية بالتوسع لتشمل فيما بعد الشام والحجاز إلى الشام ، فتمكن من السيطرة على الرملة، ثم توجه إلى دمشق وسيطر عليهما سنة ٣٥٩ هـ /٩٧٠م، وأتم جعفر بن فلاح السيطرة على الشام سنة ٣٦٠ هـ/٩٧١م.[٢]..وفي سنة ٣٦٣

(١) السرور محمد جمال،تاريخ الدولة الفاطمية ،دار الفكر العربي ،القاهرة،١٩٩١،ص٦١

(٢) – أيمن فؤاد سيد،الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة ،١٩٩٢،ص٨٥

هـ/٩٧٣م قامت الخطبة في مكة في موسم الحج للخلافة الفاطمية فأعلنت بذلك تبعيتها للدولة الفاطمية وخروجها عن الخلافة العباسية، وبعدها امتد نفوذهم وسيطروا على الحجاز فأصبحت رقعه الدولة الفاطمية تمتد من المغرب إلى العراق ، وانتهى حكم الفاطميين سنة ٥٦٧هـ/١١٧٢م [٣].وقد لعب الموقع الجغرافي للدولة الفاطمية دوراً مهماً في تنوع المحاصيل والإنتاج الزراعي، مما أسهم في توفير كثير من الحاجات الغذائية للأفراد، وكما أسهم وجود النيل في نهضة القطاع الزراعي في مصر الفاطمية بالإضافة إلى وجود المياه والتربة الخصبة على امتداد رفعة الدولة الفاطمية، ولم تكن أسعار المواد الغذائية في عصر الدولة الفاطمية

(٣) سمين وسن ،بحث بعنوان الزراعة والصناعة في الحجاز خلال العصر الفاطمي،مجلة أبحاث البصرة ،المجلد ٣٦،العدد ٢،جامعة البصرة،٢٠١١،ص٢٠.

*جعفر بن فلاح :هو أحد قادة المعز صاحب أفريقية ، وجهزه مع القائد جوهر لما توجه لفتح الديار المصرية ، فلما أخذ مصر بعثه جوهر إلى الشام ، فغلب على الرملة في ذي الحجة سنة ٣٥٨هـ ثم غلب على دمشق فملكها في المحرم سنة ٣٥٩هـ وتوفي سنة ٣٦٠ هـ.الدولة الفاطمية الكبرى، دار آل البيت ،الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

مستقرة، بل كان هنالك عوامل أسهمت في اختلاف مستوى الأسعار على مدى عقود حكم الدولة الفاطمية.

المطلب الثاني: التعريف بالسعر، وأهم السلع المتداولة في الدولة الفاطمية وأسعارها .

أولا : تعريف السعر لغة واصطلاحا

عرف السعر لغة: ما يقوم عليه الثمن، ويقال له سعر : إذا زادت قيمته، وليس له سعر :إذا أفرط رخصه [٤] . وعرف السعر اصطلاحا :بأنه:القيمة المعطاة لسلعة أو خدمة معينة و يتم التعبير عنها بشكل نقدي، وعليه فالسعر هو التعبير النقدي عن قيمة السلعة. [٥].

[٤] مجمع اللغة العربية ،المعجم الوسيط،الجزء الأولى،الطبعة الثالثة، دار عمـــران، القـــاهرة،١٩٨٥،ص ٤٤٧.

[٥] رشيد أمين ،الأسعار في الاقتصاد المخطط ،مطبعة الجامعة ،بغداد ،الطبعة الأولى ،١٩٨٧،ص٢٤.

ثانيا: أهم السلع المتداولة في مصر في العصر الفاطمي

ذكرت كتب التاريخ الفاطمي كثيراً من السلع المتداولة في ذلك العصر نذكر منها: الحبوب: مثل القمح والشعير والأرز الذرة والحمص والفول والعدس، ومنتجات الحبوب مثل: الخبز العادي والخبز الجشكار والخبز السميد٣٥٨ه/٩٦٩م [٦] . كذلك اللحوم بأنواعها من لحم البقر ولحم الضأن والدجاج والسمك. والزيوت بأنواع مختلفة مثل: زيت الطعام وزيت الزيتون والزيت الحار وزيوت الوقود المستخرجة من بذر الكتان ومن نبات الخس ومن السمسم. والخضروات وفواكه مثل: البصل والرمان والقلقاس وبذر الرمان والإجاص والعناب والبطيخ. والعسل

[٦] المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا،الجزء الأول، وزارة الأوقاف المصرية، تحقيق جمال الدين الشيال، الجزء الأول،الطبعة الثانية، القاهرة ، ص ١١٨،٢٧٤.

والسكر والحلويات [٧]. والأجبان والألبان والبيض والحليب [٨]. والمنسوجات الأقمشة القطنية و الكتان الخالي من الذهب والخيوط والصابون والعطور والزجاج [٩].

المطلب الثالث : حالات ارتفاع الأسعار في العصر الفاطمي: دخل الفاطميون مصر في سنة ٣٥٨هـ وكانت تعاني آنذاك من أزمة اقتصادية في أعقاب سقوط الحكم الإخشيدي ، واستمرت هذه الأزمة بعد دخول الفاطميين، ففي سنة ٣٥٨ هـ /٩٦٩م زاد سعر القمح ليبلغ تسعة أقداح* بدينار[١٠].

---

[٧] المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ، الجزء الثاني، وزارة الأوقاف المصرية ،القاهرة ،،ص٦٣،٧٨،٦٢،.١٩٧١.

[٨] المقريزي, إغاثة الأمة بكشف الغمة ،تحقيق كرم حلمي فرحات ،عين للبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية،الطبعة الأولى ،٢٠٠٧.ص٩١.

[٩] محمود سلام شافعي, أهل الذمة في العصر الفاطمي الثاني والعصر الأيوبي, دار المعارف ،القاهرة،١٩٨٢, ص١٧٠-١٧٤

[١٠] المقريزي، اتعاظ الحنفاء، الجزء الأول، ص ١١٨.

وذلك في مؤشر على ارتفاع معظم الأسعار كون القمح المادة الأساسية في مصر آنذاك. ويبدو أن تلك الأزمة قد اشتدت فقامت الدولة، وذلك في سنة ٣٥٩ هـ/٩٧٠م ممثلة بالمحتسب باتخاذ إجراءات مشددة لضبط السعر من جهة العرض، وذلك بزيادة المعروض من السلع الأساسية [١١]. وفي سنة ٣٨٢هـ/٩٩٢م حدث ارتفاع في الأسعار؛ إذ بيع في بداية ربيع الأول اللحم كل رطل* ونصف بدرهم، ثم بيع في السادس عشر من ربيع الأول بضعة أواقي بدرهم[١٢]، بعد ذلك بيعت أربع أرطال بدرهم، وهذا يدل على تقلب في سعر تلك السلعة خلال فترة بسيطة. وفي العام نفسه ارتفعت أسعار سلع أخرى غير اللحم، اثنا عشر رطلاً من الخبز السميد

*القدح:وحدة وزن لكيل القمح وكان هنالك حجمان صغير وكبير فالصغيركل ١٦ قدحا ويبه والكبير كل ٨ اقداح ويبه،انظر هانتس ،المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري،الجامعة الأردنية،عمان١٩٧٠م،ص٦٨.

(١١)الصاوي, مجاعات مصر الفاطمية, مرجع سبق ذكره, ص٣٠.

(١٢) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، الجزء الأول، ص ٢٧٤.

بدرهم، والأنواع الأخرى من الخبز بيعت سبعة عشر رطلاً بدرهم[١٣].أما سنة ٣٩٦هـ/ ١٠٠٦م فقد اضطربت فيها الأسعار بمصر، وقل المعروض من الخبز، فبيع مبلولاً ستة أرطال بدرهم، بل ووصل إلى عشرة أرطال بدرهم، وارتفع سعر الدقيق أيضاً، وبيعت الويبة من الشعير بخمسة دراهم[١٤]. ومما يلفت الانتباه هنا أن السعر الحقيقي لرطل الخبز كان أكثر من المعلن عنه بسبب إن الحديث جاء عن الخبز المبلول، إذ أنه من المعلوم أن البلل يزيد من الوزن، مما يعني ارتفاع مقنع لسعر رطل الخبز الصافي.

وفي سنة ٣٩٨هـ / ١٠٠٨م ارتفع السعر بسبب نقص المعروض من القمح ، مما دفع الدولة إلى اللجوء إلى التسعير، فتم تسعير القمح كل تليس بدينار إلا قيراط ،

(١٣) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، الجزء الأول، ص ٢٧٤.
(١٤) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، الجزء الثاني، ص ٦٢، ٦٣.
*الرطل:وحدة وزن تساوي تساوي ٤٤ ١درهما أو١٢ أوقيه ،القلقشندي ،صبح الأعشى،.دار الكتب العلمية،بيروت،٢٠٠٢،ص٤٤٥.

والشعير عشرة ويبات* بدينار. غير أن سياسة التسعير تلك لم تنجح، إذ مارست الأسعار ضغوطا نحو الارتفاع بسبب قصور النيل، ومن ثم قلة المعروض من الحبوب والخبز[١٥]. كذلك حدث ارتفاع في الأسعار في سنة ٣٩٩هـ / ١٠٠٨م، إذ بلغ سعر السكر أربعة دراهم للرطل، والإجاص والعناب كل أوقتين بدرهم، وباقة لينوفر بدينار، والبطيخة بثلاثة دنانير ودهن النفسج كل أوقية بدينار[١٦]

أما سنة ٤١٤هـ / ١٠٢٣م فقد حدث غلاء كبير بسبب نقصان النيل نقصا شديد لم تعهده مصر من قبل، فقد قيل عن تلك السنة: "وغلا كل شيء من سائر الحبوب وأصناف ما يؤكل ولم ير النيل فيما تقدم من السنين أقل نقصانا منه

(١٥) المقريزي، إغاثة الأمة لكشف الغمة، ص ٩١. اتعاظ الحنفاء الجزء الثاني، ص ٧٤.
(١٦) المقريزي، اتعاظ الحنفاء ، الجزء الثاني، ص ٧٨.
*الويبة :وحدة وزن تساوي ٦٤ مدا بمد النبي محمد (ص) ،انظر المقدسي أحسن التقاسيم ،ص٢٠٤.

في هذه السنة"[١٧] . كما وصف الحال في سلخ جمادي الآخرة من تلك السنة بالقول: " انصرف ماء النيل انصرافا متداركا فاحشا، ولم ترو منه الضياع ولا زكت الأرضين، فكثر ضجيج الناس بمصر، وتعذرت الأخباز في الأسواق، ووقع الازدحام على الغلات، وليس يجسر أحد يزيد على دينار التليس شيء، فإذا طلب لم يوجد، وابتيع القمح بدينارين سرا" [١٨]. وفيها بيع القمح التليس منه بثلاثة دنانير، والشعير بأربعة دنانير، والخبز رطلين ونصف بدرهم، والتبن بدينار للحمل[١٩]. ويلاحظ أن سبب الغلاء في هذه السنة كان من جهة العرض بداية، أي بسبب نقص النيل، وما يترتب عليه من نقص في الإنتاج، لكن تبع ذلك تهافت الناس على شراء السلع، أي ارتفاع الطلب عليها، وذلك بسبب توقعهم نقص في

([١٧]) المسبحي، أخبار مصر في سنتين، ص ٥٤.
([١٨]) المسبحي، أخبار مصر في سنتين، ص ٣٢.
* التليس:وحدة كيل تساوي ثماني وبيات، المقدسي أحسن التقاسيم،ص٢٠٤
([١٩]) المسبحي، أخبار مصر في سنتين، ص٥٤.

المعروض منها، مما فاقم من الأزمة بسبب اجتماع ظروف العرض والطلب، و هما الدافعان للسعر نحو الارتفاع. كما يلاحظ أن ارتفاع الأسعار في تلك السنة كان كما ذكر المؤرخ في "سائر الحبوب وأصناف ما يؤكل" أي أنه يشبه إلى حد بعيد مشكلة التضخم الذي يعرف بأنه " ارتفاع محسوس ومستمر في المستوى العام للأسعار"[٢٠] . كما يفهم من قول المؤرخ " وابتيع القمح بدينارين سرا " بان تلك الأزمة رافقها ما يشبه إلى حد كبير ما يعرف في أيامنا هذه بالسوق السوداء، والتي تعرف بأنها " سوق غير قانونية يكون فيها السعر أعلى من السعر الذي تحدده السلطات أو تزيد فيه عن سقف الأسعار" [٢١]. وامتد الغلاء لسنة ٤١٥هـ / ١٠٢٤م فغلا كل شيء من سائر الحبوب[٢٢]. وفي عهد الظاهر لإعزاز دين الله *إذ في

[٢٠] السبهاني، عبد الجبار، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، مطبعة حلاوة، إربد الأردن، ط١ ٢٠٠٦، ص ٢٣٧.
[٢١] المسبحي، أخبار مصر، ص ٣٢. .
[٢٢]) المسبحي، أخبار مصر، ص ٥٤.

الخامس والعشرين من شوال لسنة ٤١٥هـ/١٠٢٤م انتشر الوباء بمصر حتى لم يكد يخلو منزل أحد من المرض، فارتفعت الأسعار، فبلغ سعر الرمانة الواحدة ثلاثة دراهم، والبطيخة البرلسي ثلاثين درهماً وبيع الشعير ستة ويبات* بدينار ورطل اللحم بثلاثة دراهم[٢٣]. وفي يوم الجمعة الرابع من ذو القعدة سنة ٤١٥هـ/ ١٠٢٤م اشتد الغلاء والقحط بمصر فبيع الخبز السميد رطلين بدرهم وربع، وبيع الخبز الخشكار* رطلين بدرهم، وحملة الدقيق بأربعة دنانير ونصف وقيراطين، وتليس القمح بثلاثة دنانير وبيع اللحم أربع أواق بدرهم[٢٤].

([٢٣]) المسبحي، أخبار مصر في سنتين، (٤١٤ – ٤١٥هـ) تحقيق وليم ج ميلورد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠،ص ١٨٨.

([٢٤]) المسبحي، المصدر السابق، ص ١٩٢.

* الخبز الخشكار : وهو أقل أنواع الخبز ثمناً ولا يقبل الناس عليه بسبب سواده، لأنه يصنع من الدقيق المنخول وكان هذا النوع من الخبز ينتشر ويضع أثناء فترات المجاعات نظراً لتناقص الغلال.عبدالمعم سلطان الأسواق في العصر الفاطمي،دراسة تاريخيه وثائقية،دار المعارف ،القاهرة،١٩٨٥م،ص٢٤٢.

وعاودت الأسعار للارتفاع في نفس السنة فبلغ سعر تليس القمح أربعة دنانير وثلث والخبز رطل وربع بدرهم، وحملة الدقيق بستة دنانير، ونتيجة لأعمال السلب والنهب التي قام بها العبيد قل وجود الخبز وبيع رطلاً بدرهم، وبيع اللحم أربع أواق بدرهم والرمانة الواحدة بدينار[٢٥].

ويلاحظ أن سنتي٤١٤ و ٤١٥هـ شهدتا أزمة اقتصادية شديدة، متمثلة في ظاهرة ارتفاع معظم أسعار السلع الضرورية، وقد اجتمعت في صناعة تلك الأزمة الاقتصادية ظروف الطلب وظروف العرض، مما أدى إلى تفاقمها واستمراها.بعد ذلك رصد المؤرخون ارتفاعا في الأسعار في سنة ٤٤٦هـ /١٠٥٤م بسبب نقص فيضان النيل، فوصل سعر التليس من القمح ثمانية دنانير

* الظاهر لإعزاز دين الله: هو علي ابن الحاكم بأمر الله أبي علي منصور،ولد سنة ٣٩٥هـ وتقلد الخلافة سنة٤١١ه

([٢٥]) المقريزي ، اتعاظ الحنفاء، الجزء الثاني، ص ١٦٩- ١٧٢.

[٢٦]. كما حدث ارتفاع أخر في الأسعار سنة ٤٥٧هـ/١٠٦٥م فتم بيع الأردب* من القمح بثمانين ديناراً وبيع رغيف الخبز بزقاق القناديل بالفسطاط بخمسة عشر ديناراً واستمرت هذه الأحوال لمدة سبع سنوات وسميت الشدة العظمى[٢٧].وارتفع سعر زيت الطعام في عهد الخليفة المستنصر بالله *فبلغ ثلاثة وخمسون درهماً وربع لكل كيلوجرام.ورصد نقص شديد في السلع الضرورية سنة ٤٦١هـ/١٠٦٩م بمصر، واشتد الجوع فاضطر الناس إلى بيع ممتلكاتهم بثمن بخس من أجل الحصول على النقود لغاية شراء السلع الضرورية، فقيل أنه بيعت دار ثمنها تسعمائة دينار بتسعين دينار، واشتري بثمنها دقيقاً بلغت الكمية المباعة دون تليس دقيق. وبيع الكلب ليؤكل بخمسة دنانير، وبيعت حارة بمصر بطبق خبز،

([٢٦]) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، الجزء الثاني، ص ٢٢٦.

*الأردب:وحدة وزن تساوي ست ويبات و الويبة وحدة وزن تساوي ٦٤ مدا بمد النبي محمد (ص) هنتس،الاوزان والمكاييل الإسلامية،ص٥٨.

([٢٧]) المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص ٩٨.

أي عن كل بيت رغيف، فعرفت تلقى الحارة بعد ذلك بحارة طبق، وعرضت امرأة عقداً لها يساوي ثمنه ألف دينار على جماعة ليعطوها به دقيقاً إلا أنهم لم يعطوها [٢٨]. وأزمة سنة ٤٦١هـ هذه تشبه إلى حد بعيد ظاهرة الكساد الاقتصادي التي يرافقها غالبا نقص شديد في الإنتاج والمعروض من السلع، مع انخفاض في الأسعار[٢٩].أما في عهد الحافظ لدين الله الفاطمي *ففي شعبان سنة ٥٣٦هـ/١١٤١م ارتفعت الأسعار فبلغ سعر القمح تسعين درهم لكل أردب والدقيق مائة وخمسين للحملة والخبز ثلاثة.

([٢٨]) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، الجزء الثاني، ص ٢٦٩، ٢٦٧، ٢٩٩.

[٢٨] انظر في مفهوم الكساد، دنيا، شوقي، دروس في الاقتصاد الإسلامي: النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١ ١٩٨٤، ص ٣٠٥.

*المستنصر بالله هو أبو معد بن الظاهر لإعزاز دين الله ولد سنة ٤٢٠ ه بالقاهرة وبويع بالخلافة سنة ٤٢٧ه المقريزي اتعاظ الحنفاء، الجزء الثاني، ص ١٨٤

*الحافظ لدين الله هو أبو الميمون عبد المجيد بن الأمير أبي القاسم محمد بن المستنصر بالله الفاطمي،ولد بعسقلان سنة ٤٦٧ه وقيل سنة ٤٦٨ه،المقريزي اتعاظ الحنفا الجزء الثالث ،ص١٣٨.

أرطال بدرهم، والجبن إلى درهمين للرطل والبيض عشرين درهماً لكل مائة بيضة، والزيت الحار درهم ونصف للرطل، والقلقاس كل رطلين بدرهم[٣٠].وفي السنة نفسها أي في عهد الحافظ لدين الله ارتفع سعر زيت الزيتون ليبلغ ستة عشر درهماً لكل كيلوجرام. [٣١] وفي زمن الفائز بنصر الله ارتفعت الأسعار فبلغ سعر أردب القمح خمسة دنانير [٣٢]. .

خلاصة: يلاحظ أن أزمات الأسعار التي رصدت في هذا البحث كانت في مجملها حالات ارتفاع في السعر، إذا كان المؤرخون يرصدون حالات الغلاء بشكل صريح في كتباتهم، وقد تبين لنا أن العامين ٤١٤ و٤١٥هـ شهدا أزمة اقتصادية ذات صعوبات بالغة تلخصت بالارتفاع الشديد في مستويات الأسعار. غير أن هناك

(٣٠) المقريزي، اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، وزارة الأوقاف المصرية، تحقيق محمد حلمي محمد أحمد، الجزء الثالث، القاهرة، ١٩٩٦م. .

(٣١) الصاوي، أحمد جماعات مصر الفاطمية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤.

(٣٢) المقريزي، إغاثة الأمة، ص ١٠٢ – ١٠٣. .

رصداً لحالات الانخفاض الشديد في الأسعار سجلت في أزمة سنة ٤٦١هـ، وهذا يرشدنا إلى وجود حالات من التقلب في الأسعار في ذلك العصر.

المبحث الثاني:

العوامل المؤثرة في مستوى الأسعار في العصر الفاطمي.

اختلفت أسعار السلع في العصر الفاطمي من وقت الآخر، ومن مكان لآخر وقد لعبت عوامل عديدة في وجود هذا الاختلاف والتباين في أسعار السلع والمنتجات، وفي ما يلي بيان لتلك العوامل، وذلك ضمن المطالب التالية.

المطلب الأول: تقلب فيضان النيل: أسهم تقلب فيضان النيل والانخفاض في اختلال في الأسعار وجنوحها نحو الارتفاع والانخفاض. إذ تمثل حالة نقص فيضان النيل سببا رئيسا في نقص الإنتاج من المحاصيل المعتمدة على الري، كذلك فإن حالة فيضان النيل وارتفاعه عن المقياس المعياري له تسبب تدميرا للمحاصيل

ونقصا في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع السعر بسبب قلة المعروض من المنتجات. ويذكر المقريزي بأن ما حدث سنة ٣٨٧هـ/٩٩٧م من مجاعات في فترة الحاكم بأمر الله الفاطمي كان سببها قصور النيل، وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار وَطُلِبَ القمح فلم يُقْدر عليه, وأشتد خوف الناس وانتهى سعر الخبز إلى أربعة أرطال بدرهم(٣٣).وحدث ارتفاع في مستوى الأسعار في سنة ٣٩٧ هـ/١٠٠٧م كان سببه قصور النيل، مما أدى إلى حدوث مجاعة خطيرة وطويلة نسبياً, حيث توقفت زيادة النيل فصلَّى الناس صلاة الاستسقاء مرتين, وكان النيل عند الذراع الثالثة عشرة وأصابع, ثم كسر الخليج بعد ذلك والنيل عند الذراع الخامسة عشرة, وبعدها زاد النيل حتى وصل إلى ١٧ ذراعاً وستة أصابع ثم نقص ليصل إلى ١٤ ذراعاً و١٦ إصبعا، وهذا يعني حدوث أزمة اقتصادية ترتب عليها

(٣٣)المقريزي, تقي الدين, اغاثة الأمة بكشف الأمة, قدم له وعلق عليه ياسر صالحين, مكتبة الآداب, د. ط, القاهرة, ١٩٩٩م, ص١١.

بعد ذلك حدوث ارتفاع الأسعار، فارتفعت أسعار القمح والخبز والجبن وزيت الأكل والأر ولحم البقر وزيت الوقود والتي تعد جميعها من ضروريات الحياة اليومية للأفراد في تلك الفترة [٣٤].

وفي سنة ٣٩٨ هـ /١٠٠٨م بلغت زيادة النيل أربعة عشر ذراعاً وأصابع, فلحقت الناس من ذلك الشدائد, وبقي الحال إلى سنة ٣٩٩هـ/١٠٠٩م فَكُسِرَ الخليج والماء ١٥ ذراعاً, ثم نقص النيل بعد ذلك بأيام, وأجهد الناس الجوع, فاجتمعوا بين القصرين, واستغاثوا بالحاكم بأمر الله في أن ينظر لهم[٣٥]. وعاود

([٣٤])الصاوي أحمد, مجاعات مصر الفاطمية أسباب ونتائج, دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت, الطبعة الأولى, ١٩٨٨م, ص٣٦-٣٧.

*كسر الخليج :هي الحالة التي تفيد وفاء النيل وكفاية مياهه للزراعة،وعندها يأمر حاكم البلاد بكسر السدود إيذانا بانطلاق المياه في الخلجان المتفرعة من النيل،انظر .سمية حسن محمد إبراهيم، العادات المصرية القديمة في العصر الإسلامي، القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧٧، ص ٢٥.

*مقياس النيل:هو مقياس يستخدم لقياس مستوى مياه النيل فإذا بلغ مستوى الماء ١٦ ذراعا فان النيل يكون قد بلغ المستوى الذي عنده يمكن ري المحاصيل ،انظر ابن مماتي ،قوانين الدواوين ،مكتبة مدبولي ،القاهرة،١٩٩١م،ص٧٦.

([٣٥])المقريزي, إغاثة الأمة, مصدر سابق, ص١٣-١٤.

النيل في سنة ٤٠٦هـــــــــــ/١٠١٥م ليكون سبباً في حدوث ارتفاع لمستوى الأسعار، لكن هذه المرة كان السبب هو ارتفاع فيضان النيل حيث وصل إلى ٢١ ذراعاً وثلاثة أصابع فغرق المقياس وامتلأ كل مكان بالمدينة ,وبلغ الماء إلى نصف النخل مما يلي بركة الحبشة ولم يبق طريق يسلك إلى القاهرة إلا من الشارع والصحراء, وأدى ذلك إلى غرق الضياع والبساتين ,الأمر الذي أدى إلى نقص في المحصول ,مما أدى إلى حدوث نقص في المعروض وزيادة الأسعار ومن ثم حدوث المجاعات[٣٦].وفي سنة ٤١٠ هـ /١٠١٩م حدثت أزمة اقتصادية ,إذا اشتد ارتفاع الأسعار حتى وصل سعر رطل الدقيق درهماً, وبيع اللحم أربع أواق بدرهم ومات كثير من الناس بسبب الجوع ,إذ بلغ عدد الوفيات في الفترة ما بين شهر رمضان المبارك وشوال وذي القعدة ١٧٠ ألف شخص. وكان سبب حدوث الأزمة

([٣٦])المقريزي, المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار, تحقيق مديحة الشرقاوي ومحمد زيـــنهم, مكتبة مدبولي, القاهرة, الجزء الأول, الطبعة الثانية, ١٩٩٨م, ص٢٨٧.

الاقتصادية وما ترتب عليها من ارتفاع الأسعار ومجاعات وحدوث حالات وفاة هو فيضان النيل إلى الحد الذي أدى إلى إغراق الأراضي الزراعية[٣٧].وفي سنة ١٠٢٤/٤١٥م حدث ارتفاع في مستوى الأسعار, وفي هذا يقول المقريزي"وفي السابع عشرة(من شهر ربيع الأول) ركب الظاهر وعاد،وفي هذا الشهر اشتد غلاء القمح، وعز وجود التبن فأبيع الحمل بدينار، وغلت أصناف الحبوب وعامة ما يؤكل،ولم ير النيل فيما تقدم من السنين أقل نقصانا منه في هذه السنة " [٣٨].وفي السنة وتحديدا نفسها في شهر ذي القعده حدثت أزمة اقتصادية أشار إليها المقريزي بقوله "واشتد الغلاء والقحط بمصر،فبيع الخبز السميد رطلين بدرهم،والحملة الدقيق بأربعة دنانير وثلثين، والتليس القمح بثلاثة دنانير،واللحم أربع أواق بدرهم،وعظم

(٣٧)المقريزي, اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا, المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية, القاهرة, الجزء الثاني, ١٩٧١م, ص١١٥.

(٣٨)المقريزي, اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا, المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية, القاهرة, الجزء الثاني, ١٩٧١م, ص١٤٢.

الموت سيما في الفقراء،وغلت عامة الحبوب،وغلا الماء لتعذر الدواب،وبيعت راوية الجمل بثلاثة دراهم،وراوية البغل بدرهمين واشتدت المسغبة القمح واحتكاره" [٣٩]..وفي سنة ٤٢٢/١٠٣١م حدث ارتفاع في مستوى الأسعار, و كان سببه نقص فيضان النيل حيث ذكر المقريزي "فيها نقص النيل نقصا فاحشا ،فتحرك السعر. وفي سنة ٤٤٦هـ /١٠٥٤م حدثت الأزمة الاقتصادية في عهد المستنصر بالله الفاطمي ,وكان سبب حدوثها هو انخفاض النيل إذ صاحب هذا الانخفاض حدوث المجاعات وانتشار الوباء بين السكان, ولم يكن في المخازن إلا جرايات مَن في القصور ومطبخ السلطان وحواشيه فقط " [٤٠].وفي سنة ٤٤٧ هـ /١٠٥٥م حدث غلاء في الأسعار كان سببها قصور فيضان النيل وقد أشار المقريزي إلى ذلك

([٣٩])المقريزي, اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا, المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية, القاهرة, الجزء الثاني, ١٩٧١م, ص١٨٠.

([٤٠])المقريزي, اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا, المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية, القاهرة, الجزء الثاني, ١٩٧١م, ص٢٢٦.

بقوله"فلما كان في سنة سبع وأربعين وقصر النيل نزع السعر وغلا حتى بلغ التليس ثمانية دنانير وصار الخبز طرفه " [٤١]. وفي سنة ٥٣٢ هـ /١١٣٧م عاود النيل ليكون سببا في حدوث ارتفاع في مستوى الأسعار كان سببها قصور فيضان النيل ,وقد ذكر المقريزي ذلك بقولة"وفيها نزع السعر لتوقف النيل،فنال الناس مجاعة ،فأمر الحافظ بفتح الأهراء،والبيع منها على الناس بأوسط الأثمان القمح واحتكاره" [٤٢].كما تعرضت الدولة الفاطمية سنة ٤٥٥ هـ /١٠٦٣م لارتفاع كبير في فيضان النيل أدى لحوادث صاحبها انتشار وباء الطاعون. وفي فترة خلافة المستعلي بالله* حدث ارتفاعان لمستوى الأسعار كان سببهما انخفاض مستوى زيادة النيل وكان ذلك في سنتي ٤٩٣ هـ /١١٠٠م و ٤٩٦ هـ /١١٠٣م وفي عهد

(٤١)المقريزي, اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا, المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية, القاهرة, الجزء الثاني, ١٩٧١م, ص٢٤٠.

(٤٢)المقريزي, اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا, المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية,تحقيق محمد حلمي احمد القاهرة, الجزء الثالث, ١٩٩٦م, ص١٦٥-١٦٦.

*الأهراء:أماكن مخصصه لتخزين القمح تحت إشراف الدولة

الخليفة الآمر بأحكام الله. كان النيل سبباً في حدوث غلاء في الأسعار حيث انخفض مستوى النيل, وفي عهد الحافظ لدين الله الفاطمي حدثت أزمة اقتصادية استمرت لمدة سنتين من ٥٣٦-٥٣٧ هـ /١١٤١-١١٤٢م، حيث بلغ سعر القمح ٩٠ درهماً للأردب والخبز ثلاثة أرطال بدينار والشعير ٧ دراهم للويبه, والزيت الطيب الرطل ٣ دراهم, والقلقاس كل رطل بدرهم واحد, ولم يقدر أحد على شراء الدجاج لارتفاع ثمنه, وكان السبب في حدوث الارتفاع في مستوى الأسعار " [٤٣]. وفي زمن الخليفة الفاطمي الحافظ لدين الله الفاطمي حدث غلاء في الأسعار, وقد أشار المقريزي إلى ذلك بقوله"ثم وقع الغلاء أيام الفائز ،بوزارة الصالح طلائع بن رزيك بلغ فيه الأردب خمسة دنانير لقصور ماء النيل عن الوفاء القمح واحتكاره" [٤٤].

([٤٣])الصاوي, مجاعات مصر الفاطمية, مرجع سبق ذكره, ص٦٥-٧١.

([٤٤])المقريزي،إغاثة الأمة بكشف الغمة ،تحقيق كرم فرحات ،عين للبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، القاهرة،٢٠٠٧،ص١٠٢-١٠٣.

خلاصة: يلاحظ أن النيل بحالة نقصه وبحالة فيضانة كان يشكل سببا رئيسا في ارتفاع الأسعار، وكان تأثيره ينصب في الدرجة الأولى على جانب العرض، فيؤثر سلبا في السوق بسبب نقصان وتراجع العرض من تلك السلع، مما أدى إلى ارتفاع السعر.

المطلب الثاني :الاحتكار: أدى الاحتكار إلى حدوث عدد من الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر الفاطمي ففي سنة ٣٥٩ هـ /٩٧٠م "المحتسب باتخاذ بعض الإجراءات لمواجهة ارتفاع الأسعار, فضبط ساحل بولاق حيث ترد الغلة في المراكب وجمع تجار القمح وسماسرة الغلال في موضع واحد, وسد الطريق إلا طريق واحد يتم منه خروج القمح تحت إشرافه وبحضوره, ثم قام بضرب أحد عشر طحاناً وشهر بهم لكونهم قاموا بتخزين القمح واحتكاره" [٤٥].وفي سنة ٣٩٥

(٤٥)الصاوي, مجاعات مصر الفاطمية, مرجع سبق ذكره, ص٣٠.

هـ /١٠٠٥م برزت الأوامر لمسعود الصقلبي ،متولي الستر، بالنظر في أمر الأسعار ،فجمع خُزَّان الغلال والطحّانين والخبازين, وقبض على ما بالساحل من غلال, وأمر أن لا تباع إلا للطحانين, وسعر القمح كل تليس بدينار إلا قيراط وسعَّر سائر الحبوب والمبيعات, وضرب جماعة بالسياط وشهَّرهم, فسكن الناس بوجود الخبز, ثم كثر ازدحامهم, نتيجة انعدام وجود الخبز في العشايا, وارتفع سعر الدقيق وأرتفع سعر الخبز وكانت نتيجة هذه الأزمة هو الاحتكار من قبل التجار الغلال والطحانين. [٤٦].وعادت الأسعار إلى الاضطراب من جديد وذلك في سنة ٣٩٨هـ /١٠٠٨م حيث كسر المياه في نهر النيل ١٥ ذراعاً فخاف الناس من ارتفاع الأسعار وتظاهروا, وخرج الخليفة الحاكم بأمر الله من باب البحر وركب حماره

([٤٦])المقريزي, إغاثة الأمة, ص١١.

*الحاكم بأمر الله:هو أبو علي منصور بن العزيز بالله الفاطمي،ولد بالقاهرة سنة ٣٧٥ ه،تولى حكم الدولة الفاطمية سنة ٣٨٧،واستمر بالخلافة حتى وفاته سنة ٤١١ه،المقريزي،اتعاظ الحنفا الجزء الثاني،ص٢.

وقال: أنا ماضي إلى جامع راشده, فأقسم بالله إن عُدْتُ فوجدت في الطريق موضعاً يطأه حماري, مكشوفاً من الغلّة لأضربن رقبة كل من يقال لي أن عنده شيئاً منها ولأحرقن داره وأهبن ماله ولشدة الغلال المحتكرة بلغ سعر النقلة على الحمار ديناراً وذلك لشدة حركة النقل فامتلأت الطرقات بالغلال, وأمر بتقدير ما يحتاج إليه كل يوم من الغلال وأمر أن يبيعه تجارة الغلال بالنسيئه, وخيَّرهم بين أن يبيعوا الغلال بالسعر الذي يقرره, وبين أن يمتنعوا ويختم على غلاتهم, ولا يمكنهم من بيع شيء, فاستجابوا له فانفرجت الأزمة وانخفضت الأسعار وعمت الغلال بالأسواق[٤٧].

([٤٧])المقريزي, إغاثة الأمة, ص١٢-١٣.

*الحاكم بأمر الله:هو أبو علي منصور بن العزيز بالله الفاطمي،ولد بالقاهرة سنة ٣٧٥ ه،تولى حكم الدولة الفاطمية سنة ٣٨٧،واستمر بالخلافة حتى وفاتة سنة ٤١١ه،المقريزي،اتعاظ الحنفا الجزء الثاني،ص٢.

وفي سنة ٤١٤ هـ /١٠٢٣م حدثت ارتفاع في مستوى الأسعار حيث قام الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله بالاستيلاء على ما ورد إلى ساحل مصر من مراكب مملوءة قمحاً, وأمر بتسليمها إلى قصر الخلافة الأمر الذي ترتب عليه حدوث أزمة اقتصادية نتج عنها ارتفاع في الأسعار, وزاد دور رجال الدولة الذين مارسوا التجارة بهدف الربح, ووصل بهم الأمر بأن قاموا باحتكار الغلال والتحكم في سعرها, وقام الخبازون والطحانون وتجار الغلال أيضاً بالاحتكار [٤٨].

وفي سنة ٤٤٧ هـ /١٠٥٥م حدث أزمة اقتصادية في عهد الخليفة المستنصر بالله وقام الوزير اليازوري* بإصدار أوامره إلى عمال الولايات أن يحصوا ما في مخازن التجار من غلة ويختموا عليها, ثم فاوض التجار على بيعها واشتراها وحملها بالمراكب إلى القاهرة وطرحها في السوق فزال الغلاء. ومن هنا

([٤٨])المسبحي, أخبار مصر الجزء الرابع, تحقيق أيمن فؤاد السيد, تياري بيانكي, المعهد الفرنسي للأثار الشرقية, القاهرة, ١٩٧٧م, ص١٣-١٥.

فان التغير في مستوى الأسعار كان سببه احتكار التجار للغلال وابقائها في مخازنها وعدم طرحها في الأسواق للمستهلكين[٤٩].وفي سنة ٤٥٧ هـ /١٠٦٥م حدثت أزمة اقتصادية أخرى في عهد المستنصر فأحضر المستنصر الوالي وهدده إذا لم يظهر الخبز في الأسواق سوف يضرب رقبته وينهب ماله, فقام الوالي بإخراج قوم من الحبس وجب عليهم القتل والبسهم لباس التجار وأجلسهم مجلس الخليفة المستنصر حيث جمع الخليفة تجار الغلال والخبازيين والطحانين, فقام الخليفة بقتل عدد من هؤلاء الذين وجب عليهم القتل ووصفهم بأنهم محتكرون وبأنهم ساهموا في الخراب الذي حل بالبلاد الأمر الذي اضطر التجار المحتكرين والخبازين والطحانين بالتعهد بإخراج الغلة واعمار الأسواق بالخبز, فالاحتكار من قبل التجار والخبازين

(٤٩)المقريزي, إغاثة الأمة, ص١٧.

والطحانين كان السبب في حدوث هذه الأزمة(٥٠). وفي فترة الخليفة الآمر بأحكام الله حدث ارتفاع في مستوى الأسعار لم يكن لها مبرر سوى وجود تجار محتكرين للغلال, فقام الوزير المأمون البطائحي بالختم على مخازن الغلال, وأحضر أرباب الغلال وخيرهم في أن تبقى غلاتهم تحت الختم إلى أن تصل الغلال الجديدة, أو أن يفرج عنها على أن تباع كل مائة أردب قمح بثلاثين دينار, فوافق بعض التجار ورفض بعضهم الآخر, وقدر الوزير البطائحي *ما يحتاج إليه الناس من غلال فانفرجت الأزمة وحُلت, وفي عهد الخليفة الحافظ لدين الله ووزارة الأفضل بن وحش حدث ارتفاع في مستوى الأسعار, وكان السبب في حدوث هذه الأزمة هو الاحتكار, فقام الوزير الأفضل بإحضار كل ما يتعلق به ذكر الغلة وأدب جماعة من

(٥٠)المقريزي, إغاثة الأمة, ص٢١-٢٢.

*اليازوري:هو أبو محمد الحسن ابن علي بن عبد الرحمن اليازوري،كان وزيرا في فترة حكم الخليفة المستنصر بالله الفاطمي،ابن الصيرفي، الإشارة إلى من نال الوزارة،مجلة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية،المجلد الخامس والعشرون،القاهرة،١٩٢٣م،ص٧٣.

المحتكرين, ومن يزيد في الأسعار, وأوجب عليهم القيام بمد السوق بما يحتاج إليه من غلال وأشرف على الأمر, بنفسه وكشف عن الناس ما نزل بهم من الغلاء[٥١].وفي فترة الحاكم الفائز بنصر الله* حدثت أزمة اقتصادية ولم يكن سبب الأزمة نقص النيل, وذلك لكون النيل قد وصل إلى مستوى ١٧ ذراعاً و ٨ أصابع, الأمر الذي لا يمكن معه وجود أزمة اقتصادية وذلك لكون النيل وصل إلى الحد الذي يكفي للزراعة, إنما كان السبب وجود الاحتكار الذي ترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار, وتضرر الناس مما ألجأ الحكومة إلى إخراج الغلال من الأهراء بكميات كبيرة مع تخفيض الأسعار ومنع الاحتكار, الأمر الذي أدى إلى انفراج الأزمة[٥٢].

([٥١])المقريزي, إغاثة الأمة, ص٢٢-٢٣.

([٥٢])الصاوي, المجاعة, ص١٧.

* الوزير البطائحي:هو أبو عبدالله محمد بن الاجل نور الدولة أبي شجاع الآمري،عمل وزيرا في فترة حكم الخليفة الفاطمي الآمر باحكام الله ،ابن الصيرفي،الإشارة إلى من نال

خلاصة: يؤثر الاحتكار على الأسعار من خلال نقص المعروض من السلع، فيؤدي إلى ارتفاعها، ويلاحظ من خلال نصوص المؤرخين المشار إليها سابقا، أن الاحتكار هذا شكل سببا رئيسا في ارتفاع الأسعار في مصر خلال العصر الفاطمي.

المطلب الثالث: إجراءات الدولة النقدية: قامت الدولة الفاطمية بالتدخل في سوق الصرف حيث كانت الدراهم القطع سببا في حدوث الأزمات الاقتصادية حيث بلغ سعر صرفها أربعة وثلاثين درهما بدينار الأمر الذي ترتب علية حدوث ارتفاع في مستوى الأسعار ومن ثم حدوث ارتفاع في الأسعار فعملت الدولة على استبدال الدراهم الجديدة بالدراهم القطع[٥٣].

الوزارة،مجلة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية،المجلد الخامس والعشرون،القاهره،١٩٢٣م،ص٥١.

*الفائز بنصرالله:هو ابو القاسم عيسى بن الظافر بامر الله آخر الخلفاء الفاطميين ،ولد سنة ٥٤٤ه بالقاهرة،المقريزي اتعاظ الحنفا الجزء الثالث،ص٢١٢،٢١١.

([٥٣]) المقريزي، اتعا الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، الجزء الثاني، ص ٦٩.

خلاصة: يفهم من كلام المؤرخين أن الدراهم القطع هي دراهم رديئة، ولحقها الغش مما سبب في زيادة العرض النقدي منها، وازدياد توافرها بأيدي الناس, مما أدى إلى ارتفاع في الطلب على شراء السلع، وهذا ارتفاع من جانب الطلب تسبب في ارتفاع الأسعار.

المطلب الرابع :السياسات الاقتصادية للدولة: لعب احتكار الدولة للسلع الضرورية دورا أساسيا في ارتفاع أسعارها، ومن أمثلة ذلك ما حدث في سنة ٤١٤ هـ /١٠٢٣م من ارتفاع في الأسعار، إذ قامت الدولة بالاستيلاء على ما ورد إلى ساحل مصر من مراكب القمح, واحتكار القمح في مستودعات الدولة.

وقام بعض رجال الدولة بممارسة التجارة بهدف الربح، ووصل بهم الأمر بأن قاموا باحتكار الغلال والتحكم في سعرها(٥٤).

وفي عهد الخليفة المستنصر أسهم سوء إدارة وتدبير وزير الخليفة المستنصر أبي محمد علي اليازوري في حدوث ارتفاع في مستوى الأسعار, وسبب ذلك هو قيامه بإبداء المشورة للخليفة المستنصر بالعمل على إبدال شراء الغلال وخزنها, والتي تقدر قيمتها بمائة ألف دينار سنويا بشراء سلع تدر أرباحا كثيرة, ولا تتلف كالخشب والحديد والرصاص, والعسل والصابون وكان السبب في إبداء هذه المشورة هو ما حدث من منافسة بين الخبازين أسهمت في انخفاض سعر الخبز بشكل كبير, فرأى اليازوري أن السعر هو المتداول, ومن ثم السعر منخفض ولا داعي لشراء الغلال لخزنها ،والأفضل توجيه المبلغ لشراء سلع تدر ربحا ومن

(٥٤)المسبحي, أخبار مصر الجزء الرابع, تحقيق أيمن فؤاد السيد, تياري بيانكي, المعهد الفرنسي للآثار الشرقية, القاهرة, ١٩٧٧م, ص١٣-١٥.

ثم أسهمت هذه السياسة في قلة المعروض, وكانت سببا في حدوث ارتفاع في الأسعار في فترة حكم الخليفة المستنصر [٥٥].

الخلاصة: يلاحظ أن مجمل السياسات الاقتصادية للحكومة كان أثرها يتركز في جانب العرض، فتعمل على انخفاض المعروض من السلع سواء بسبب احتكارها لبعض السع أو التخلي عن توفير سلع ضرورية.

المطلب الخامس: الإنفاق الترفي: حرص الحكام الفاطميون على منح قادة الجيش والوزراء والقضاة والمحتسبين أجود الأراضي وأعلى المراتب, بالإضافة للخُلَعْ والهدايا, وذلك ليضمنوا تأييدهم وليسيطروا بهم على الرعية, ويحفظوا بهم ملكهم. فقد كانت رواتب رجال الدولة مرتفعة جدا[٥٦]., بالإضافة إلى ما يخلعه الخليفة على

([٥٥])المقريزي،إغاثة الأمة،ص١٨.

([٥٦])القلقشندي, صبح الأعشى في صناعة الإنشى, تعليق عبد القادر زكار, وزراة الثقافة والإرشاد القومي, دمشق, الجزء الثالث, ص٥٩٨.

وزيره ورجال دولته في شهر رمضان المبارك وفي عيدي الفطر والأضحى[٥٧].

كما كان الإنفاق على المناسبات الخاصة بالخلفاء مرتفعا[٥٨].

وكان بعض خلفاء الفاطمين يجلب الذهب والجواهر من اليمن وبلاد الروم, فيرصع بها الأثاث وستائر القصور. وقد ذكر المقريزي أن ما رجع به السرير الذي يجلس عليه الخليفة من الذهب بما مقداره ١٠ آلاف مثقال من الذهب الخالص[٥٩]. ولم تقتصر حالة الترف على الخلفاء, بل تعدى الأمر حتى وصل إلى نسائهم ً[٦٠]. واتصفت مصروفات المناسبات والأعياد بالبذخ في مصر في العصر الفاطمي, فقد كان يمد في شهر رمضان كل ليلة بقاعة الذهب ابتداءً من اليوم الرابع

(٥٧)المقريزي, المواعظ والاعتبار, الجزء الثاني, ص٢٥٠-٢٥٤.
(٥٨)المقريزي, اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا, تحقيق جمال الدين الشيَّال, لجنة احياء التراث الإسلامي, الجزء الأول, القاهرة, ١٩٦٧, ص٢٦٩.
(٥٩)المقريزي, اتعاظ الحنفا, الجزء الثالث, ص٣٤٣.
(٦٠)أبو المحاسن جمال الدين, النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة, قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين,دار الكتب العلمية ،بيروت،الطبعة الأولى، ١٩٩٢م, ص١٩٥.

من الشهر حتى اليوم السادس والعشرين منه, سماطاً يقدم فيه أنواع المأكولات والأغذية. وبلغ ما ينفق في شهر رمضان ما قيمته ٣ آلاف دينار, أما سماط العيدين فقد كان يعمل سماطان في عيد الفطر وسماط واحد في عيد الأضحى, وكان يوضع على السماط أواني الفضة والذهب والصيني وطوله بطول القاعة وعرضه ١٠ أذرع, ويوضع في وسطه ٢١ طبقاً في كل طبق ٢١ خروفاً, ومن الدجاج ٣٥٠ دجاجة, ومن الفراريج مثلها وكذلك من الحمام, ويتخلل هذه الأطباق صحون خزفيه في جينات السماط يبلغ عددها ٥٠٠ صحن في كل صحن ٩ دجاجات بعد ذلك يحضر قصران من حلوى عملا بدار الفطرة زنة كل واحد ١٧ قنطاراً يوضعان في أول السماط وآخره[٦١]. وكما تعددت مواكب الاحتفالات فكان موكب ركوب أول العام, وموكب ركوب أول شهر رمضان, وموكب ركوب صلاة عيد الفطر وصلاة

([٦١])ابن الطويره, نزهة المقلتين في أخبار الدولتين, حققه وقدم أيمن فؤاد سيد, دار النشر فرافتشتايز شتو تغارت, ١٩٩٢, ص٢١١-٢١٥.

عيد الأضحى, وركوب فتح الخليج وموكب ركوب الخليفة في الأعياد الشيعية, وكذلك كان موكب ركوب للخليفة يوم الاحتفال بغدير خم وركوب الاحتفال بمقياس النيل, كل هذه الاحتفالات كان ينفق في تجهيزها والاستعداد لها ويصرف فيها من الأموال والخلع والهدايا, وما يذبح فيه من الأطعمة ما إن لو تم صرفه على الرعية لعمل على تحسين وضعهم, بل حتى لو تم صرفه على القطاع الزراعي وغيره من القطاعات لتم الاستفادة منه بعيداً عن تبذيره في مواكب لا فائدة منها[٦٢].

خلاصة: من المعروف أن الإنفاق الترفي يؤثر في جانب الطلب، إذ أن ارتفاع الدخول بسبب الأعطيات والخلع وغيرها، أدى إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الذي يؤثر تأثير جليا في الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يسبب في حالة من ارتفاع المستوى العام للأسعار بحسب النظرية الاقتصادية.

(٦٢)سيد أيمن فؤاد, الدولة الفاطمية في مصر, تفسير جديد, مكتبة الأسرة, القاهرة, ٢٠٠٧, ص٤١١.

المطلب السادس: الأحداث السياسية: لعبت الأحداث السياسية دوراً في حدوث ارتفاع في الأسعار, ففي فترة الحصار التي تعرض لها القائد الفاطمي جوهر الصقلي في عسقلان سنة٣٦٤ هـ / ٩٧٤م ارتفعت الأسعار, وبلغ سعر قفيز القمح أربعين ديناراً[٦٣]. هذا الأمر انعكس على سعر مادتي الحنطة والخبز واللتين تعدان من السلع الأساسية فارتفعت الأسعار. كما عمل البيزنطيون على إحراق وإفساد حقول الحنطة والشعير وغيرها من المحاصيل, الأمر الذي أدى إلى نقص المعروض من الحبوب والنهار ومن ثم ارتفاع سعرها[٦٤]. كما شهدت فترة الحكم الفاطمي لدمشق ارتفاعا في الأسعار, وكان من أهم أسباب هذا الإرتفاع الغزو الفاطمي لمدينة دمشق وما رافقه من سلب ونهب وتدمير، وغزو القرامطة لبلاد

(٦٣) المقريزي، اتعاظ الحنفاء أخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، الجزء الأول، ص ٢٤١.
(٦٤) الزيود محمد، حالة بلاد الشام الاقتصادية منذ العصر الطولوني حتى نهاية العصر الفاطمي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق ،١٩٩٢،ص٤٣٠.

الشام وافسادهم لغوطة دمشق ومنتجاتها الزراعية والفتن والخلافات الناجمة عن عدم التوافق بين أهل دمشق والفاطميين إذ ترتب على هذه الخلافات والفتن قلة الإنتاج نتيجة توقف العمل بالزراعة, مما ترتب عليه قلة المعروض مما الذي أسهم في ارتفاع مستوى الأسعار, وقد حدثت تلك الارتفاعات في الأسعار في سنتي ٣٦٩ هـ و٣٧٣ هـ [٦٥]. وفي سنة ٣٩٦هـ / ١٠٠٦م حدثت ثورة على الخليفة الحاكم بأمر الله أثرت سلبا على إيرادات الدولة [٦٦] واستمرت الاضطرابات التي ترتب عليها تأثير على مستوى الأسعار بمصر، وقل وجود الخبز وبيع مبلولاً ستة

(٦٥) محاسنة محمد، تاريخ دمشق خلال الحكم الفاطمي، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

(٦٠) أبو ركود هو الوليد بن هشام بن عبد الملف بن عبد الرحمن الأموي ولد بالأندلس. قدم القيروان ثم دخل إلى مصر وأقام بها وكان يعلم الصبيان القران بمصر والقيروان. انظر المقريزي، اتعاظ الحنفاء، ج ٢، ص ٦٠.

أرطال بدرهم، وكان يباع قبل ذلك عشرة أرطال بدرهم, وتزايد سعر الدقيق وروايا الماء إلى أن تم القضاء على الثورة ورجعت الأسعار إلى الاستقرار [٦٧].

خلاصة: لعبت الاضطرابات والحروب الداخلية دورا رئيسا في اضطراب الأسعار وتقلبها، ولوحظ وجود حالة من التوقعات السلبية التي كان يتوقعها عامة الناس حول توافر السلع وقت الأزمات، إذ غالبا ما كانت تلك التوقعات تؤدي بهم إلى زيادة طلبهم على السلع في محاولة منه لتخزينها وقت الفتنة، هذا من جهة الطلب، أما من جهة العرض فكان التأثير يتمثل في نقص المعروض من السلع, نتيجة الحصار وحالات النهب والسلب التي رافقت تلك الفتن والاضطرابات الداخلية في البلاد.

المبحث الثالث

(٦٧) المقريزي اتعاظ الحنفاء، الجزء الثاني، ص ٦٠- ٦٣.

الإجراءات التي اتخذتها الدولة الفاطمية للحد من تقلبات الأسعار.

قامت الدولة باتخاذ عدد من الإجراءات للحد من تقلبات الأسعار, ومن أبرز تلك الإجراءات التي قامت بها الدولة الفاطمية ما يلي:

المطلب الأول: مواجهة الاحتكار: قامت الدولة الفاطمية باتخاذ عدد من الإجراءات لمواجهة الاحتكار, نذكر منها ما قام به المحتسب سليمان بن عزه المغربي سنة ٣٥٩ هـ /٩٧٠م لمواجهة ارتفاع الأسعار,إذ قام بضبط ساحل بولاق حيث ترد الغلة في المراكب، وجمع تجار القمح وسماسرة الغلال في موضع واحد, وسد الطريق إلا طريقا واحدة يتم منه خروج القمح تحت إشرافه وبحضوره, ثم قام بضرب أحد عشر طحاناً وشهر بهم, لكونهم حاولوا تخزين القمح بقصد احتكاره" [٦٨]. وفي سنة ٣٩٥ هـ /١٠٠٥م برزت الأوامر لمسعود الصقلبي ،متولي الستر،

([٦٨])الصاوي, مجاعات مصر الفاطمية, مرجع سبق ذكره, ص٣٠.

بالنظر في أمر الأسعار ،فجمع خُزَّان الغلال والطحّانين والخبازين, وقبض على ما بالساحل من غلال, وأمر أن لا تباع إلا للطحانين, , وضرب جماعة بالسياط وشهَّر بهم, وفي سنة ٣٩٨ هـ /١٠٠٨م ،خرج الخليفة الحاكم من باب البحر وركب حماره وقال: أنا ماض إلى جامع راشده, فأقسم بالله إن عُدْتُ فوجدت في الطريق موضعاً يطأه حماري, مكشوفاً من الغلّة لأضربن رقبة كل من يقال لي أن عنده شيئاً منها, ولأحرقن داره وأهبن ماله. ولشدة الغلال المحتكرة بلغ سعر النقلة على الحمار ديناراً, وذلك لشدة حركة النقل فامتلأت الطرقات بالغلال, وأمر بتقدير ما يحتاج إليه كل يوم من الغلال وأمر أن يبيعه تجار الغلال بالنسيئه, وخيَّرهم بين أن يبيعوا الغلال بالسعر الذي يقرره, و أن يمتنعوا ويختم على غلاتهم, ولا يمكنهم من

بيع شيء, فاستجابوا له فانفرجت الأزمة وانخفضت الأسعار وعمت الغلال بالأسواق[٦٩].

في سنة ٤٥٧ هـ /١٠٦٥م قام الخليفة المستنصر بالله الفاطمي بإحضار الوالي وهدده إذا لم يظهر الخبز في الأسواق سوف يضرب رقبته وينهب ماله, فقام الوالي بإخراج قوم من الحبس وجب عليهم القتل وألبسهم لباس التجار وأجلسهم مجلس الخليفة المستنصر حيث جمع الخليفة تجار الغلال والخبازيين والطحانين, فقام الخليفة بقتل عدد من هؤلاء الذين وجب عليهم القتل ووصفهم بأنهم محتكرون وبأنهم ساهموا في الخراب الذي حل بالبلاد, الأمر الذي اضطر التجار المحتكرين والخبازين والطحانين بالتعهد بإخراج الغلة واعمار الأسواق بالخبز [٧٠].

([٦٩])المقريزي, اغاثة الأمة, ص١١-١٣.
([٧٠])المقريزي, اغاثة الأمة, ص٢١-٢٢.

وفي فترة الخليفة الآمر بأحكام الله قام الوزير المأمون البطائحي بالختم على مخازن الغلال, وأحضر أرباب الغلال وخيرهم في أن تبقى غلاتهم تحت الختم إلى أن تصل الغلال الجديدة, أو أن يفرج عنها على أن تباع كل مائة أردب قمح بثلاثين دينارا, فوافق بعض التجار ورفض بعضهم الآخر. وقدر الوزير البطائحي ما يحتاج إليه الناس من غلال فانفرجت الأزمة وحُلت, و في عهد الخليفة الحافظ لدين الله ووزارة الأفضل بن وحش قام الوزير الأفضل بإحضار كل ما يتعلق به ذكر الغلة وأدب جماعة من المحتكرين, ومن يزيد في الأسعار وأوجب عليهم القيام بمد السوق بما يحتاج إليه من غلال, وأشرف على الأمر بنفسه وكشف عن الناس ما نزل بهم من الغلاء[٧١]. وفي فترة الحاكم الفائز بنصر الله حدثت أزمة اقتصادية بسبب وجود الاحتكار، الأمر الذي ألجأ الدولة إلى إخراج الغلال من الأهراء

([٧١])المقريزي, اغاثة الأمة, ص٢٢-٢٣.

بكميات كبيرة مع تخفيض الأسعار ومنع الاحتكار الأمر الذي أدى إلى انفراج الأزمة[٧٢].

كما عملت الدولة على إخفاء أمر نقص النيل ولم تكن تسمح بالإعلان عن القراءات التي تصدر فيما يخص مقاييس النيل إلا في حال التأكد من أن المقاييس وصلت للمستوى المطلوب الذي يسهم في سد الحاجات, وذلك حرصا من الدولة على عدم قيام التجار والخبازين والطحانين باحتكار الغلال ومن ثم يحجمون عن عرضها في الأسواق, الأمر الذي يترتب علية ارتفاع مستوى الأسعار، كما يمكن أن يفهم من ذلك أن الدولة كانت تهدف إلى تغييب حالة التوقعات المتشائمة من قبل

(٧٢)الصاوي, المجاعة, ص١٧.

الناس في حال نقص النيل, وما يرافق ذلك من تكالب على شراء السلع ورفع للأسعار[٧٣].

خلاصة: يلاحظ أن سياسة الدولة في مواجهة الاحتكار كانت تعتمد في الدرجة الأولى على إجبار المحتكرين على إخراج السلع من مخازنها وعرضها في الأسواق، مع ما يرافق هذه السياسة من فرض عقوبات تعزيرية على المحتكرين، وتهديدهم بالسجن أو القتل، أو بالختم على مخازنهم. وهذه السياسة تعرف على أنها سياسة تدخل مباشر من قبل الدولة في الأسواق، وهي مما أجازه الفقهاء في حالة وجود الاحتكار.

المطلب الثاني: التسعير: كانت الدولة تلجأ إلى التسعير في حالات كثيرة من أجل الحد من ارتفاع الأسعار، مثال ذلك ما قامت به في سنة ٣٩٥ هـ /١٠٠٥م وذلك

(٧٣)مشرفه عطية،نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين،دار الفكر العربي،القاهرة١٩٤٨م،،ص٣٩٥.

خلال حكم الحاكم بأمر الله الفاطمي بتسعير السلع, إذ اصدر الأوامر للمحتسب بالنظر في أمر الأسعار نظرا لارتفاعها ، فقام المحتسب بتسعير القمح كل تليس بدينار إلا قيراط، والشعير عشر ويبات بدينار، والحطب عشر حملات بدينار،وسعر سائر الحبوب والمبيعات[٧٤].وفي سنة ٤٤٧ هـ /١٠٥٥أصدر الوزير اليازوري قرارا بتسعير تليس القمح بثلاثة دنانير بعد أن كان سعر التليس من القمح ثمانية دنانير[٧٥] . وفي زمن الخليفة الآمر بأحكام الله قام الوزير البطائحي بتسعير القمح كل مائة أردب بثلاثين دينار بعد أن كان التجار يبيعونه كل مائة أردب بمائة وثلاثين دينارا [٧٦]. كما تم تسعير بعض السلع كالخبز مثل إذ بيع اثنا عشر رطلاً بدرهم ، واللحم رطلين بدرهم, وتم تسعير كثير من الأشياء[٧٧].

([٧٤])إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق كرم فرحات، ص ٩١ .
([٧٥]) المقريزي ،إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق كرم فرحات، ص ٩٦.
([٧٦]) المقريزي،،إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق كرم فرحات، ص ١٠١. .
([٧٧]) المقريزي، اتعا الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، الجزء الثاني، ص ٦٩.

الخلاصة: كانت الدولة تسعر السلع الضرورية في حالات الغلاء، وذلك في محاولة منها لمنع حدوث المزيد من الارتفاع في السعر، ولتكمين الناس من الشراء بأسعار معقولة. ومن المعروف أن الاقتصاد الإسلامي لا يقبل تدخل الدولة في السوق عن طريق التسعير كأصل، ولكن الفقهاء أجازو التسعير في حال وجود ضرورة تستدعي ذلك، وذلك مثل وجود الاحتكار.

لذلك فأن قيام الدولة بالتسعير جائز في حالة الاحتكار تلك.

المطلب الثالث: قيام الدولة بدخول السوق مشترية أو بائعة للسلع الضرورية:

كانت الدولة الفاطمية تقوم بشراء الحبوب, وذلك عن طريق الاهراء والمتاجر الخاصة بالدولة، إذ كانت تقوم بتوزيع الحبوب وقت الأزمات والحاجة على الطحانين والخبازين، بمعنى أنها كانت تدخل بوصفها تاجرا, وهي فكرة تكاد أن تقارب بمفهومها تدخل الحكومات في تجارة الجملة أو تقديم السلع المدعومة

للماطنين، وكان من شأن هذه السياسة أن تحد من ارتفاع الأسعار أثناء الأزمات [٧٨].

كما عملت الدولة على بيع السلع من خلال إقامة متاجر بيع الغلال ودكاكين الخبز المملوكة للدولة, وكان الهدف من وراء ذلك العمل على تثبيت الأسعار. كما عملت الدولة في كثير من الحالات على إلغاء الوساطه في عملية تداول وبيع القمح والدقيق ، فلم تكن تسمح ببيع القمح إلا للطحانين ، ولا يخرج الدقيق من المخازن إلا للمخابز مباشرة دون أي وجود للوسطاء، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج بسبب غياب الوسطاء وأجورهم التي ترفع من تكاليف الإنتاج في حال وجودها .[٧٩].

(٧٨)الصاوي،المجاعة،ص١٥٥

(٧٩)الصاوي،المجاعة،ص١٥٦.

المطلب الرابع: الإجراءات النقدية للدولة: قامت الدولة الفاطمية بالتدخل في سوق الصرف حيث كانت الدراهم المغشوشة سببا في حدوث الأزمات الاقتصادية، مثال ذلك ما حدث في عهد الخليفة الحاكم بتحديد سعر الصرف نتيجة لاضطراب الأمور في السوق وإخلاف الناس, فقد ذكر المقريزي في سنة ٣٩٥ هـ /١٠٠٥م " وفيه (أي في شهر رمضان) اضطرب السعر واختلف الناس في الدراهم والصرف، فكانت المعاملة بالدراهم الزائدة والقطع، واستقر سعرها على ستة وعشرين درهماً بدينار[٨٠] ". وفي سنة ٣٩٧هـ تدخلت الدولة حيث اضطربت الأسعار وكان سبب ذلك هو وجود الدراهم القطع في السوق وبلغ سعر صرفها أربعة وثلاثين درهماً بدينار[٨١] ، مما أدى إلى عدم استقرار الأسعار وجنوحها نحو الارتفاع ومن ثم اضطربت أمور السوق، فقامت الدولة بالتدخل, وأنزلت من بيت المال عشرون

(٨٠) المقريزي اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، الجزء الثاني، ص ٥٨.
(٨١) المقريزي اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، الجزء الثاني، ص ٦٩.

صندوقاً فيها دراهم جدد وقامت بتوزيعها على الصيارفة، وقرئ سجل يمنع الدراهم القطع والمنع من المعاملة بها، وأمر الناس بحمل ما كان منها إلى دار الضرب, فتم تسعير بعض السلع كالخبز مثلا إذ بيع اثنا عشر رغيفا بدرهم جديد، واللحم رطلين بدرهم وتم تسعير الكثير من الأشياء، وثم تحديد سعر صرف الدينار بثمانين درهماً من الدراهم الجدد[٨٢] .

خلاصة: كانت الدولة تعمل على استبدال النقود المغشوشة في حال رواجها، بنقود جديده، وذلك لعلمها أن تلك النقود المغشوشة تعمل على زيادة العرض النقدي, مما يحفز في ارتفاع الطلب الكلي في الاقتصاد، وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الاستهلاكي الناجم عن ارتفاع الدخل. ومن ثم فأن سياستها في استبدال النقد الجديد بنقد المغشوش كانت سياسة ناجحة

النتائج والتوصيات

([٨٢]) المقريزي اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، الجزء الثاني، ص ٦٩.

توصل البحث إلى النتائج التالية:

١- إن تقلبات الأسعار التي رصدها المؤرخزن في العصر الفاطمي كانت في مجملها حالات ارتفاع في الأسعار, إذ كان المؤرخون يرصدون حالات الغلاء بشكل صريح في عباراتهم مع وجود إشارات قليله إلى حالات الرخص في الأسعار.

٢- انحصرت العوامل المؤثر في الأسعار وتقلباتها في جانبي العرض والطلب، مع أن أغلب العوامل كانت تأتي من جانب العرض, كما في حالة نقص النيل أو فيضانه وحالة الاحتكار.

٣- قامت الدولة الفاطمية باتخاذ عدد من الإجراءات وذلك للحد من تقلبات الأسعار ،وكان من أبرز تلك الإجراءات مواجهة الاحتكار والقيام بالتسعير ،ودخول السوق

بائعة أو مشترية للسلع الضرورية،واستبدال النقود الجديده بنقود مغشوشة حال رواجها في الأسواق.

التوصيات

يوصي البحث بتعميق دراسة التاريخ الاقتصادي للمسلمين بكل مراحله ودوله، مع التركيز على دراسة السوق والأسعار, للوقوف على العوامل التي كانت حاضرة في تكوينها والتأثير عليها، ومن أجل معرفة سياسات الحكومات في معالجة حالات تقلب تلك الأسعار في تلك المراحل المشار إليها ، ولمعرفة مدى الالتزام بقواعد النظام الاقتصادي الإسلامي.

المراجع باللغة العربية:

١-أحمد الصاوي ،مجاعات مصر الفاطمية،دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،بيروت ,١٩٨٨

٢-ابن الطويره, نزهة المقلتين في أخبار الدولتين, حققه وقدم له أيمن فؤاد سيد, دار النشر فرافتسشتايز شتو تغارت, ١٩٩٢

٣-ابن الصيرفي،الإشارة إلى من نال الوزارة،مجلة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية،المجلد الخامس والعشرون،القاهرة،١٩٢٣م

٤- ابن حماد، أخبار ملوك بني عبيد، تحقيق حلول أحمد بدوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ,١٩٨٤

٥- أبو المحاسن جمال الدين, النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة, قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين,دار الكتب العلمية ،بيروت،الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

٦- البكري، أبو عبيد عبدالله بن العزيز المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك مكتبة المثنى، بغداد.

٧_ ايمن فؤاد سيد،الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة ،١٩٩٢،

٨- المسبحي,محمد بن عبيدالله بن احمد أخبار مصر الجزء الرابع, تحقيق أيمن فؤاد السيد, تياري بيانكي, المعهد الفرنسي للآثار الشرقية, القاهرة, ١٩٧٧م.

٩- المسبحي محمد، أخبار مصر في سنتين (٤١٤ – ٤١٥هـ) تحقيق وليم ج ميلورد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م

١٠-حسن الوزان ، وصف أفريقيا، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

١١.دنيا، شوقي، دروس في الاقتصاد الإسلامي: النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١ ,١٩٨٤

١٢-صفاء عبد الفتاح، الموانئ والثغور المصرية من الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠م.

١٣- عبد الجبار السبهاني ، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، مطبعة حلاوة، اربد الأردن، ط١ ,٢٠٠٦

١٤- عبد المنعم سلطان ، الأسواق في العصر الفاطمي دراسة وثائقية, مؤسسة شباب الجامع تقي الدين المقريزي، ،المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار التحرير, , الجزء الثاني, القاهرة، ١٩٦٧م.

١٥- عطية مشرفه ،نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين،دار الفكر العربي،القاهرة١٩٤٨م.

١٦- تقي الدين المقريزي ، إغاثة الأمة بكشف الغمة، قدم له ودلق عليه ياسر صالحين، حكمة الآداب. القاهرة ١٩٩٩م.

١٧–تقي الدين المقريزي إغاثة الأمة بكشف الغمة ،تحقيق كرم حلمي فرحات ،عين للبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية،الطبعة الأولى ،٢٠٠٧م.

١٨– تقي الدين المقريزي اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، وزارة الأوقاف المصرية، الجزء الثاني، ١٩٧١م.

١٩– تقي الدين المقريزي، اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، وزارة الأوقاف المصرية، تحقيق محمد حلمي محمد أحمد، الجزء الثالث، القاهرة، ١٩٩٦م.

٢٠– تقي الدين المقريزي، اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، وزارة الأوقاف المصرية، تحقيق جمال الدين الشيال، الجزء الأول،الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٦م.

٢١–محمد الزيود ، حالة بلاد الشام الاقتصادية منذ العصر الطولوني حتى نهاية العصر الفاطمي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق ،١٩٩٢م.

٢٢- محمد جمال سرور،تاريخ الدولة الفاطمية ،دار الفكر العربي ،القاهرة،١٩٩١

٢٣- ناصر خسرو ،سفرنامه ،ترجمة يحيى الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

٢٤- هانتس فالتر،المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري ، الجامعة الاردنية ،عمان ،١٩٧٠،